نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة

دراسة ميدانية فى مدينة بورسعيد

إعداد

سميرةعاشورالسيد

معيد بكلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بورسعيد

مستخلص الدراسة :-

تمثل المناطق الحرة إحدى طرق جذب الاستثمارات ، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات والمزايا الاستثمارية ، وتعود فكرة المنطقة الحرة إلى عصر الامبراطورية الرومانية ، حيث اقيمت بغرض التجارة الدولية العابرة ، وفى العصور الحديثة استغلت الدول الاستعمارية بعض المواقع الهامة في مستعمراتها من أجل انشاء مناطق حرة وذلك من أجل تحقيق الربح المادي من خلال التجارة الدولية العابرة من خلالها ،وشهدت المناطق الحرة تطوراً كبيراً منذ بداية الستينيات من حيث الغرض أو أماكن الاقامة أو المساحة التى تقام عليها ، أو أماكن الشحن والتصدير وغيرها ، كما تختلف أشكالها ومسمياتها من بلد لأخرى .

الكلمات المفتاحية :-

المناطق الحرة -النشأة والتطور-انواع المناطق الحرة

المقدمة :

تمثل المناطق الحرة تمثل إحدى طرق جذب الاستثمارات ، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات والمزايا الاستثمارية ، وتعود فكرة المنطقة الحرة إلى عصر الامبراطورية الرومانية ، حيث اقيمت بغرض التجارة الدولية العابرة ، وفى العصور الحديثة استغلت الدول الاستعمارية بعض المواقع الهامة في مستعمراتها من أجل انشاء مناطق حرة وذلك من أجل تحقيق الربح المادي من خلال التجارة الدولية العابرة من خلالها ،وشهدت المناطق الحرة تطوراً كبيراً منذ بداية الستينيات من حيث الغرض أو أماكن الاقامة أو المساحة التى تقام عليها ، أو أماكن الشحن والتصدير وغيرها ، كما تختلف أشكالها ومسمياتها من بلد لأخرى .

كما تلعب المناطق الحرة دوراً هاماً في الاقتصاد القومي وذلك لما تقوم به فى التجارة وجذب الاستثمارات واقامة المشروعات ، ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في كافة مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات في العالم وفلسفة وظيفة الدول ونماذج التنمية تسعي الدول لتحقيق العديد من التطور والازدهار في المشروعات الاقتصادية، ومن ضمنها سعيها لتحقيق أهدافها من إنشاء المناطق الحرة ، وهذا ما سيتناوله هذا البحث .

مشكلة الدراسة :

إن التحولات التي مر بها المجتمع المصري عبر تاريخه ألقت بتأثيراتها على كافة المجالات والفئات الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص الأسرة المصرية ، فلقد تأثرت الأسرة المصرية خلال فترة السبعينات بالعديد من التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع ، وتحديداً بعد اصدار قانون إنشاء المنطقة الحرة في محافظة بورسعيد ، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الدور التنموى المهم الذي تلعبه المناطق الحرة ومدى معرفة أفراد المجتمع به ، وينطلق موضوعنا من مجموعة الأهداف التي سوف اسعي لتحقيقها حيث انني لاحظت وجود تفاعلاً واضحاً بين كثير من الاحداث والتحولات التاريخية المختلفة منذ بداية نشأة المنطقة الحرة وحتى الآن .

أهداف الدراسة وتساؤلاتها :-

تسعي هذه الدراسة لتحقيق هدفها الرئيسي وهو التعرف على نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة تاريخياً ، ينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

- **ما مدى معرفة الأفراد بقوانين المناطق الحرة ؟**
- **ما هى أهداف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة ؟**
- **هل تحققت أهداف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة ؟**

الإجراءات المنهجية للدراسة :-

يقصد بالإجراءات المنهجية للدراسة الخطوات الأساسية التي اتبعتها الباحثة في جمع البيانات الميدانية ووصف الطرق والأدوات وكيفية تحديدها وكذلك أسلوب تحليل البيانات التي توصلت إليها .

١ – نوع الدراسة :-

لما كانت الدراسة تهدف إلى التعرف على نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة تاريخياً ، لذا تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية Descriptive Study، وتعنى الدراسات الوصفية إلى اكتشاف الواقع وكشف الظواهر ووصفها وصفاً دقيقاً وتحديد خصائصها تحديداً كيفياً أو كمياً بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية ، وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل (١).

كما أن الدراسات الوصفية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى تعميمات بشأن المشكلة التي يقوم الباحث بدراستها (٢) .

---

(١) مروان عبد المجيد ابراهيم ، اساس البحث العلمى لاعداد الرسائل الجامعية ، مؤسسة الورق للنشر، الاردن، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٠

(٢)محمد شفيق الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٠٨ .

- طريقة الدراسة Research Method :

تماشياً مع الدراسة الحالية وأهدافها تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي , وتعتبر طريقة " المسح الاجتماعي social survey " واحدة من أهم أدوات جمع البيانات في العلوم الاجتماعية , وهي تستخدم لجمع المعلومات على نطاق واسع وحول موضوعات بحثية كثيرة . (١)

وأن علماء الاجتماع الذين يرغبون في إنتاج بيانات احصائية أصلية عادة ما يقومون بإجراء مسح اجتماعي , ومنه يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث , ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح الاجتماعي في إنتاج بيانات تشكل أساساً للتعميم حول مجتمع البحث أو الجماعات المستهدفة (٢) .

من أجل ذلك فإننا سوف نعتمد علي طريقة المسح الاجتماعي بالعينة حيث يعد من أنسب الطرق التي تنصب علي البيانات التي يمكن أن تخضع للمعالجة الكمية والكيفية وهو يهتم بنطاق من البحث والتعمق في دراسة الظاهرة .

٣ –أدوات جمع البيانات :-

نظراً لذلك فإن الدراسة الراهنة استخدمت أداة لجمع البيانات والتي ساهمت في تقديم نوعين من البيانات النوعية والكمية والتي تكاملت في النهاية لتحقيق الهدف المنشود من وراء هذه الدراسة الميدانية وتمثلت في أداة رئيسية وهي الوسيلة التي من خلالها يحصل الباحث على المعلومات التي يدلى بها المبحوث للباحث ، وفي حالة تدوين المبحوث للبيانات الواردة في الاستمارة من قبله وبعيداً عن الباحث تسمى هذه الاداة ((استمارة الاستبيان)) (٣).

---

(١) محمد ذكي أبو النصر و اخرون ، التصميم المنهجي لبحوث الخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ،٢٠٠٦ ، ص ١٣٥ .

(٢) محمد محمود الجوهري ، اسس البحث الاجتماعي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦٧ .

(٣) محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي أسس نظرية وتطبيقات عملية ، مصر العربية للنشر والتوزيع , القاهرة ، ٢٠١٠ .

مجالات الدراسة :-

يمثل تحديد المجالات الجغرافية والبشرية والزمنية للدراسة عملية أساسية في إي بحث علمي وخطوة لابد من تحديدها قبل أجراء أي دراسة ميدانية وعلي هذا يمكن تحديد مجالات الدراسة الراهنة علي النحو التالي :-

أولاً : المجال الجغرافي :

يقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة ويتمثل في محافظة بورسعيد ، حيث تم إنشاء مدينة بورسعيد عام ١٨٦٠م ،كما تبلغ المساحة الكلية لمحافظة بورسعيد ١٣٥١كم مربع وهي تمثل ١.٩% من المساحة الكلية لمحافظات القناة وسيناء (٢)

ثانياً : المجال الزمني :

هي الفترة الزمنية التي استغرقتها الباحثة في جمع البيانات الخاصةبالدراسة الميدانية وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة خلال الفترة من شهر مايو حتى شهر سبتمبر عام ٢٠١٩ ، .

ثالثاً : المجال البشري :

-عينة الدراسة – لقد استخدمت أسلوب العينة نظراً لإمكانيات البحث المحدودة وكبر مجتمع البحث وذلك بهدف توفير الوقت والجهد والتكاليف علاوة علي أن حجم العينة ليس بالضرورة مؤشراً لتمثيلها فالعينات صغيرة الحجم إذا اختبرت بطريقة سليمة وكما يجب – خاصة إذا كان المجتمع متجانساً – يمكن أن تكون متجانسة بدرجة اكبر من العينة كبيرة الحجم والتي لم يتم اختبارها بطريقة سليمة (٣) ، وعددهم ١٦٨فرداً تم اختيارهم عمدياً من ابناء محافظة بورسعيد .

---

(١) خالد السر جاني : محافظة بورسعيد ، سلسلة المحافظات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة ٢٠٠٥م ص ٧-٩

(٢) عبد المنعم حنفي : المقومات الجغرافية لتنمية بورسعيد ، مطبعة المستقبل بورسعيد ٢٠٠٥م ص ٨ .

(٣) عبد المنعم حنفي : مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٥م ، ص ٨ .

نشأة وتطور المناطق الحرة تاريخياً :-

إن المناطق الحرة هي أحد الأنماط الاستثمارية المتميزة حيث يمكن للدول تأسيس وإقامة وتشغيل مشروعاتها تحت مظلةهذا النظام طبقا لإحكام قانون الاستثمار ، كما أن هناك إجماع بين أوساط الباحثين علي اعتبار المناطق الحرة ظاهرة قديمة من الناحية التاريخية ، ذلك لان أول منطقة اقتصادية حرة في تاريخ الاقتصاد العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية Delos في بحر Eger منذ حوالي إلفي عام مضت أي منذ عصر الإمبراطورية الرومانية ن حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن ، والتخزين ، وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية (١) .

وفي هذا السياق يذكر B.Merenne – Schou makerأن هذه المناطق الحرة قد وضعت لتختص بنظام خاص يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءاتالبيروقراطية والرسوم وبسبب هذه الإجراءات وبسرعة فائقة أكثر من ثلاثين ألف عمل أنشئ في الجزيرة فأصبحت بمقتضي ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية ، وبنفس المنطلق والمنطق أخذت المناطق الحرة تنمو وتنتشر في موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطي وأبان الثورة الصناعية ، إذ اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط علي النشاط التجاري من خلال استخدام نظام المناطق الحرة ، وهو ما أكده المستشار الإعلامي " عبد الواحد الامبابي " عندما صرح قائلا :- ((إن انتعاش المناطق الاقتصادية الحرة خلال الثورة الصناعية علي سبيل المثال ، جاء كرد عملي علي تطبيق أنظمة الحماية الصناعية والتجارية وفرض القيود علي انتقال السلع وتبادلها وبالتالي الحد من نشاط التجارة الدولية وإعاقة مسيرتها ونموها)) الأمر الذي أدي إلي بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات فأقامت انجلترا منطقة حرة في " منطقة جبل طارق " والتي أنشئت عام ١٧٠٤م ، و "منطقة سنغافورة " والتي أنشئت عام ١٨١٩م، ومنطقة " هونج كونج" والتي أنشئت عام ١٨٤٢م ، وقد عملت هذه المناطق علي ممارسة أنشطة إعادة التصدير ، وتموين السفن ،ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا .(٢)

(١) جريدة اليوم السابع ، اقتصاد وبورصة ، الأحد ١٥ أكتوبر ، ٢٠١٧ . (٢) محمودي مراد ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣.

أما في باقي دول العالم فقد أنكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولي خصوصاً سنه ١٩٣٠م إبان أزمة الكساد العالمية لتعود وتنشط بعد الحرب العالمية الثانية ، وحني أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر علي النشاط التجاري إلي أن بدأت المنطقة الحرة في مطار شانون (١) ، بتغيير وتطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت علي إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة ، وتعمل علي تنمية الصادرات ، وهي منطقة أنشأت عام ١٩٢٢م بعد استقلال ايرلندا لمواجهتها مشاكل اقتصادية تشبه إلي حد كبير المشاكل الموجودة بالدول النامية حالياً(٢) .

وهكذا يتضح جلياً مما سبق أن فكرة المناطق الحرة تطورت في العالم من حيث الموقع ، حيث كانت في السابق تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية ثم أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد بهدف تعمير المناطق النائية . وتطورت أيضاً من حيث نوعية النشاط والغرض ، من كونها مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، إلي مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلي التصنيع الثقيل ، فضلاً عن أنشطة للخدمات . كذلك كان إنشاء هذه المناطق في البداية بغرض خدمة المصالح الأجنبية الاقتصادية للدول الاستعمارية أكثر من كونها أداة من أدوات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول النامية . كما شهدت تطوراً كبيراً من حيث المساحة ، فبينما كانت تقام في السابق علي مساحات محدودة أصبحت تقام حاليا علي مساحات شاسعة ، بل أصبحت تشمل مدناً أو موانئ بأكملها ، وبهذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخيرة فأصبحت مناطق تصدير صناعية . (٣)

---

(١)عابد فضيلة ،اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٣٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ .

(٢)صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٧ .

(٣)د . جمال السحراوي ، المناطق الحرة في العالم ، دراسة مقارنة ، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة ،د.ن، ١٩٨٠ ، ص ١٠ .

(٤)محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ١٦-١٨ .

ولقد عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركز التجارة الواردة من أوروبا وآسيا والعكس ، وفي العصر الحديث أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام ١٩٠٢ عندما أبرمت الحكومة المصرية اتفاقا مع شركة قناة السويس ثم بمقتضاه إنشاء منطقة حرة برية بحرية ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع، وصيانة الميناء ، ولقد أنشأت المنطقة الحرة ببورسعيد عقب الانتهاء من حرب ١٩٧٣ المجيدة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة عام ١٩٧٥؛ لتكون منطقة جغرافية تتمتع بالعديد من الحوافز والمزايا التي لاتمنح لأي مشروعات في مناطق جغرافية أخري... ورغبة من الحكومة في إثبات جديتها في تشجيع المناطق الحرة فقد أصدرت القانون رقم ٤٣ لسنه١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، والذي عدل بالقانون ٣٢ لسنه ١٩٧٧ ثم بالقانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ . (١)

وفي العقود الأخيرة تطورت أهمية وأنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية والتجارة الدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات ومتطلبات الصناعية ومحاولات تخفيض التكاليف ، وفتح الأسواق الخارجية للصادرات ، وثم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة التكنولوجية المعروفة بمدينة دبي للانترنت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للإعمال الالكترونية ، وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بكل من الأردن ومصر ، والمناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلعة الواحدة كالمدينة الإعلامية بماليزيا ، والمنطقة الحرة لتجارة البن بزيمبابوي ، ومنطقة المجوهرات في تايلاند ، والمنطقة الحرة بالنيجر للنفط والغاز ، وأخيرا منطقة الجلود بتركيا . (٢)

---

(١)عبد العظيم حمدي ، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد ، دراسة في إدارة الأعمال ، مصر ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١٤ .

(٢) عابد فضيلة ، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥ .

الهدف من إنشاء المناطق الحرة :-

إن المناطق الحرة تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي ، لكونها عبارة عن منطقة داخل الدولة تقع علي منافذ الدولة البرية أو البحرية أو الجوية وتمثل أهمية كبيرة سواء للدولة أوللمستثمر (١) ، لذلك كان ومازال من الأهداف الرئيسة التي تسعي الدولة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق ربح وعائد تجاري واقتصادي علي مستوي الاقتصاد الوطني ويقاس مدي نجاح أو فشل المنطقة الحرة في ضوء نتائج تحقيق هذه الأهداف. (٢)

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في كافة مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات في العالم وفلسفة وظيفة الدول ونماذج التنمية تسعي الدول لتحقيق العديد من التطور والازدهار في المشروعات الاقتصادية، ومن ضمنها سعيها لتحقيق أهدافها من إنشاء المناطق الحرة وهي :

* استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ علي هذه الاقتصاديات وتتأقلم معها أولا بأول .

* تسريع عملية النمو الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني .

* العمل علي الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة " المنشئة للمنطقة الحرة " التي لا تمكنها إمكانيتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة .

* توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات .

* المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة .(٤)

*إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات والشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة .

(١) ثروت عبد الله علي عمر ، سياسة الاستثمار في المناطق الحرة في مصر الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ص ٣١٤

(٢) ياسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مديرية الدراسات والمعارف ، مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، ٢٠٠٦، ص ٥ .

*تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة حيث تشتمل المناطق الحرة علي مجموعة من الصناعات عادة بوسائل علمية وتكنولوجية حديثة " نقل التكنولوجيا "

*تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلي

*فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأرضوالمنشات والمباني والتفريغ والشحن وغيرها التي تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة .

*توسيع نطاق التجارة الخارجية عن طريق اجتذاب التجارة العابرة إلي المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلي مختلف بلدان العالم وكذلك استيراد المواد الأولية وإعادة تصنيعها وتحويلها إلي منتجات كاملة .

*تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة .

*جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن للمناطق الحرة آثار دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل أو خارج المناطق الحرة . (٢)

---

(١) محمد علي عوض الحرازي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، منشورات حلبي الحقوقية ، ط ١ ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٢، ٤٤ .

(٢)صلاح زين الدين ،اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٨٩ – ٩١ .

أنواع المناطق الحرة :

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية حسب :-

*عدد النشاطات المتواجدة فيها .

*نوعية النشاط الذي يمارس فيها .

*عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها .

أولاً : حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها :-

تنقسم إلي : (مناطق حرة عامة – مناطق حرة خاصة)

١ -المناطق الحرة العامة :

هي منطقة تخضع لسيادة الدولة ، وتقع في اغلب الأحيان علي أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية ، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة ، وتتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة شاطتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.(١) وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة ، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة .

---

(١)مدني احمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة – الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس مطيف ، ١٤/١٣ نوفمبر ، ٢٠٠٦ ، ص٧.

ويوجد في مصر ٩ مناطق حرة عامة تتوزع جغرافيا علي : الإسكندرية (العامرية) والقاهرة (مدينة نصر) ، وبورسعيد، والسويس ، والإسماعيلية ، ودمياط ، والمنطقة الإعلامية بمدينة ٦ أكتوبر ، وشبين الكوم (محافظة المنوفية) ، ومنطقة قفط الحرة(محافظة قنا) . والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الإعلامية ، حيث إن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددا من مشروعات التخزين ، والمشروعات الصناعية ، والخدمية ، والتمويلية دون أن تقتصر علي نشاط واحد .

ووفق آخر البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠١٧ يبلغ عدد المشروعات بالمناطق الحرة العامة ٩٠٥ مشروع ، بإجمالي رؤوس أموال تبلغ ٦,٠٤٤ مليار دولار ، وبتكاليف استثمارية تبلغ ١٤,٩ مليار دولار ، وأسهمت في توفير ٩٨٩٨٩الف فرصة عمل . (٢)

---

(٢)الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مركز المعلومات والتوثيق ، التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٥ ص ٧٢ .

٢- المناطق الحرة الخاصة :

هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد ، تهدف إلي أقامة مشروع واحد لإغراض صناعية ، والتخزين أو لأي أعمال أخري (١) ، وتقتصر علي مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الاسمنت ، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في احدي المناطق الحرة العامة ، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة ، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة . ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة ، ويكون الإشرافالإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة ، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن ٥٠% من إنتاجه . (٢)

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار لعام ٢٠١٧ إلي أن إجمالي عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة بلغ ٢٠٩ مشروعات بإجمالي رؤوس أموال ٥ مليارات دولار ، وتكاليف استثمارية ١١,٣ مليار دولار ، وقد أسهمت في توفير فرص عمل ل ٨٢٨٥٩ عامل .

---

(١)مدني احمد ، ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢)وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الاستثمار في مصر محور التنمية ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، يناير ، ٢٠١٣.

ثانيا : حسب نوعية النشاط الممارس فيها : تنقسم إلي :-

ا-مناطق حرة تجارية .

ب-مناطق حرة صناعية .

ج-مناطق خدمات حرة .

ا-مناطق حرة تجارية :

يقوم نشاط المناطق الحرة التجارية علي استيراد السلع من خارج البلاد أو من داخلها بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب ، وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتفريغ .

وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال أهمها :

*الميناء الحر*المحلات الحرة*المخازن الحرة

ب- مناطق حرة صناعية :-Processing Industrial Zone export

هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية الخارجية ، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج ، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق حرة صناعية التصدير ، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل .

ج- مناطق خدمات حرة :- تنقسم إلي(خدمات حرة مالية - المناطق الجبائية)

- **المناطق الحرة المالية: تشمل (المناطق الحرة البنكية - المناطق الحرة للتأمين)**

أ- **المناطق الحرة البنكية :-**

يعرفها الدكتور Pascal Lorot – Thierry Schwobبأنها أماكن جغرافية معلومة بين البنوك علي اختلاف أصولها يمكنها ممارسة وبكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببك خارجي ، وألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين .

ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل علي الأنظمة الجبائية والواجهة التداخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي من مظاهرها :- الرقابة المفروضة علي المبادلات ، رفع سقوف نسب الفوائد القصوى ، ... الخ (٢) .

ب – المناطق الحرة للتأمين :-

يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدنها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، وبنفس صيغة البنوك التأمين هي الاخري متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة علي أنشطتها .

---

(١) محمد قاسم خصوانه ،الاستثمار في المناطق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) علي اشتيان المدادحة ، المناطق الحرة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكافل الاقتصادي ، الأردن ٢٢/٢٠ سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ٧٨٩ .

١- **المناطق الجبائية :-**

الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب ، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص مقيمين فيها نظام خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم ، يستفيدون بموجبة بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما ما يخص الضرائب علي المداخلات (١) .

ثالثاً : حسب عدد الدول الأعضاء المشاركين بها :

تنقسم لقسمين :-

١- المناطق الحرة الوطنية :- تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي .

٢- المناطق الحرة الدولية (المشتركة) :- هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك علي الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو تعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة (٢) .

---

(1) WWW.FREE-ZoNEZ.GOVJO

(2) WalidAyadi,Les zones Frances en afrique du norddans le secture du textile, memoire presentecommeexigenceorteil de lamaitriseendroitintemational, univercite du Quebec a manorial, 2009,p11.

---

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية , بالقانون رقم ١٢, لسنة ١٩٧٧م , بإصادر نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد , ص ٢

١- الاستثمار في الأصول الرأسمالية لدعم أسطول النقل البحري المصري تخفيفا عن كاهل الدولة من خلال مشروعات النقل البحري العاملة بنظام المناطق الحرة التي بلغ أجمالي عدد السفن المملوكة لها ٣٨ سفينة تمثل ٢٣.٢% من إجمالي عدد سفن الأسطول التجاري المصري البالغ عددها ١٦٤سفينة .

٢- ساهمت مشروعات المناطق الحرة بشكل كبير في تفعيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZومثلت نسبة عالية من صادرات هذه الاتفاقية ، حيث زادت مشروعات صناعة الملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد منذ انضمامها إلي اتفاقية الكويز إلي ٢٩ مشروع برؤوس أموال ٢٤مليون دولار ، كما أن هناك توسعات في ٣٠مشروع من المشروعات القائمة وبلغت رؤوس أموال تلك التوسعات ٤٠ مليون دولار . (١)

- **<u>المزايا التي توفرها قوانين المناطق الحرة لجذب الاستثمارات والنقد الأجنبي :-</u>**

تسهيلاً لإنجاز المعاملات وإتمام الإجراءات الخاصة بالمستثمرين لغايات ادخال البضائع واخراجها قامت مؤسسة المناطق الحرة بتوفير الأماكن والمكاتب والساحات اللازمة لإنجاز تلك المعاملات من قبل إلى جهاز جمركي متكامل في كل منطقة حرة بالإضافة إلى تأمين تواجد مندوبي الدوائر ذات العلاقة (الصناعة , التجارة , الصحة , الزراعة , الترخيص , وأخيراً الانتربول الدولي) وبما يضمن إنجاز تلك المعاملات الجمركية داخل حرم المناطق الحرة بالسرعة الممكنة دون تأخير (٢) وذلك تطبيقاً لقوانين المنطقة الحرة التي وضعت سابقاً

---

(١) مركز البحوث والاستثمارات لقطاع النقل البحري – جدوى انشاء منطقة حرة وميناء محوري قناة السويس - بورسعيد , ٢٠١٠ .

(٢) ياسر تادرس , دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق , ص ٩

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية , بالقانون رقم ١٢ ، مرجع سابق , ص٣ – ٥

(٢) مركز البحوث والاستثمارات لقطاع النقل البحري , مرجع سابق ، ٢٠١٠ .

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة :

ويتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الاشخاص من العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبعض من المستثمرين وبعض من التجار وتنقسم فئات المجتمع إلى ما يلي :

- **الفئة الأولى موظفي القطاع الحكومي.**
- **لفئة الثانية موظفي القطاع الخاص .**
- **الفئة الثالثة مجموعة من المستثمرين**
- **الفئة الرابعة مجموعة من التجار.**

ويرجع اختيار هذه الفئات إلى توافر الخبره العملية ، والوعى نحو المناطق الحرة وقوانينها المنظمة لها .

عينةالدراسة :

باستخدام العينة العشوائية، وبإفتراض توفر الظاهرة محل الدراسة بنسبة (٥٠%) أي أن (L= 0.50) بتطبيق معادلة حجم العينة :[1]

$$n = \frac{L(1-L)}{\frac{L(1-L)}{N} + \frac{d^2}{z^2}}$$

[1] د.عبد الحميد العباسي ، **" التحليل الإحصاء باستخدام SPSS "** ، معهد الإحصاء ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

وباستخدام العينة العشوائية تم توزيع العينة على فئات الدراسة (المستقصى منهم) من خلال المعادلة التالية :

$$n_i^* = \frac{N_i}{N} * n^*$$

حيث أن :

N_i: حجم المجتمع من كل فئة من فئات الدراسة.

n_i^*: هي حجم العينة الطبقية المتناسبة من كل فئة.

الخصائص الأساسية للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

ويشمل الإحصاء الوصفيللمتغيرات الديموغرافية والخاصة بالجزء الأول لقائمة الاستقصاء كل من (السن، النوع، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الوظيفة، الدخل الشهري، نوع السكن، ملكية السكن، حجم الأسرة) ، وذلك في أشكال الرسم البياني من رقم (١: ٩) ويمكن للباحثة عرضهم على النحو التالي :

١- **التوزيع العددي والنسب المئوية حسب السن.**

و يتضح بيانات الدراسة ان التوزيع العددي والنسبي لتوزيع مفرادات العينة حسب السن ، أن توزيع مفردات عينة الدراسة **حسبالسن** تشير إلى أن،الفئة الأولى هي فئة **٥٠ لأقل من ٦٠**حيث بلغتالنسبة (٧٥%) ، ويليها في المرتبة الثانية **٣٠ لأقل من ٤٠**بنسبة (١٦.٧%)، وفي المرتبة الثالثة فئة **٤٠ لأقل من ٥٠** بنسبة (١٤%)، وفي المرتبة الرابعة **٢٠ لأقل من ٣٠** بنسبة (١١.٣%)وفي المرتبة الأخيرة فئة **٦٠ فأكثر**بنسبة (٨%) من إجمالى مفردات عينة الدراسة .

٢- التوزيع العددي والنسب المئوية حسب النوع

ويتضح من بياناتالدراسةانالتوزيع العددي والنسبي لتوزيع مفرادات العينة حسب النوع، أن توزيع مفردات عينة الدراسة **حسبالنوع** تشير إلى أن،الفئة الأولى هي الاناث حيث بلغتالنسبة (٦٣.٣%) ، ويليها في المرتبة الثانية **الذكور**بنسبة (٣٦.٧%) .

- التوزيع العددي والنسب المئوية حسب الحالة الاجتماعية:

شكل (٣) التوزيع العددى والنسب المئوية حسب الحالة الاجتماعية

ويتضح منبياناتالدراسةانالتوزيع العددي والنسبي لتوزيع مفرادات العينة حسب الحالة الاجتماعية ، أن توزيع مفردات عينة الدراسة **حسبالحالة الاجتماعية** تشير إلى أن الفئة **أعزب / عزباء** بلغت نسبتها (١٠.٧%) ، والفئة **متزوج / ة**بلغت نسبتها (٧٦%)،والفئة **مطلق / ة** بلغت نسبتها (٤.٧%)، والفئة **أرمل / ة** بلغت نسبتها (٨.٧%)من إجمالى مفردات عينة الدراسة .

٤- التوزيع العددي والنسب المئوية حسب الحالة التعليمية:

شكل (٤) التوزيع العددى والنسب المئوية حسب الحالة التعليمية

ويتضح من بياناتالدراسةانالتوزيع العددي والنسبي لتوزيع مفرادات العينة حسب الحالة التعليمية ، أن توزيع مفردات عينة الدراسة **حسبالحالة التعليمية** تشير إلى أن الفئة **أمي** بلغت نسبتها (٢.٧%) ، والفئة **مؤهل متوسط** بلغت نسبتها (٧٦%)،والفئة **مؤهل جامعي** بلغت نسبتها (٤٥.٣%)، والفئة **مؤهل فوق جامعي** بلغت نسبتها (٩.٣%)من إجمالى مفردات عينة الدراسة .

٥- التوزيع العددي والنسب المئوية حسب الحالة الوظيفية:

شكل (٥) التوزيع العددى والنسب المئوية حسب الحالة الوظيفية

ويتضح من بيانات الدراسة ان التوزيع العددي والنسبي لتوزيع مفرادات العينة حسب الحالة الوظيفية ، أن توزيع مفردات عينة الدراسة حسبالحالة الوظيفية تشير إلى أن الفئة موظف حكومي بلغت نسبتها (٦٤%) ، والفئة موظف قطاع خاص بلغت نسبتها (١٤%)،والفئة تاجر بلغت نسبتها (٨%)، والفئة رجل أعمال بلغت نسبتها (٩.٣%)، والفئة بلغت نسبتها (٤.٧%) من إجمالى مفردات عينة الدراسة

الدراسة الميدانية :-

سوف تتناول الباحثة في هذا الجزء الدراسة الميدانية من خلال عمل قائمة استقصاء لاختبار مدى صحة أهداف الدراسة، وذلك من خلال إستقراء وتحليل آراء المستقصى منهم حيث أنهم المعنيين بمشكلة الدراسة وأهدافها.

جدول (٦) نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وكا٢ي للبعد الأول

N= 150 **p= (0.05)**

العبارات	١. هل لديك معلومات عن القوانين المنظمة للمنطقة الحرة ؟				
	التكرارت	المتوسط العام	الانحراف المعياري	كا٢ي المحسوبة	النسبة المئوية
الى حد ما	٤٨	١.٨٤	٠.٥٩٨٤	٨.٨٩٢	% ٣٢
نعم	٨٢				% ٥٤,٧
لا	٢٠				% ١٣,٣

ومن خلال الجدول السابق (٦)، يتبين للباحثة أن المتوسط العام للبعد الأول الرئيسي " **هل لديك معلومات عن القوانين المنظمة للمنطقة الحرة"** هو (١.٨٤) بانحراف معياري (٠.٥٩٨٤)، وتمثل قيمة اختبار كا٢ي (٨.٨٩٢) ، أى أنه يتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من المبحوثين لديهم معلومات سابقة عن القوانين المنظمة للمنطقة

الحرة وبلغت نسبة اجاباتهم ٥٧,٤ % ، ويليها من لديهم إلى حد ما معلومات عن القوانين المنظمة للمنطقة الحرة وبلغت نسبتهم ٣٢ % ، أما باقى المبحوثين فليس لديهم أى معلومات عن القوانين المنظمة للمناطق الحرة وبلغت نسبة اجاباتهم ١٣,٣ % من إجمالى عينة الدراسة .

جدول (٧) نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وكا٢ي للبعد الثاني

N= 150 **P= (0.05)**

العبارات	من وجهه نظرك ما أهداف الدول لإنشاء مناطق حرة ؟				
	التكرارت	المتوسط العام	الانحراف المعياري	كا٢ي المحسوبة	النسبة المئوية
تدعيم التوجة الرأسمالي	٢٢	٣.٣٠	١.٠٩٧٢	١١٧.٦٩٢	١٤,٧ %
فتح مجال المنافسة السلعية في مصر	١٨				١٢ %
تقليص رغبة الشباب في البحث عن وظائف	١٩				١٢,٧ %
تحقيق جودة المنتج المصري ليكون قادراً على منافسة نظيرة الاجنبي	٩١				٦٠,٧ %

ومن خلال الجدول السابق (٧)، يتبين للباحثة أن المتوسط العام للبعد الثاني الرئيسي " **من وجهه نظرك ما أهداف الدول لإنشاء مناطق حرة** " هو (٣.٣٠) بانحراف معياري (١.٠٩٧٢)، وتمثل قيمة اختبار كا٢ي (١١٧.٦٩٢)، حيث رجحت اجابات عينة البحث الاجابة " **تحقيق جودة المنتج المصري ليكون قادراً على منافسة نظيرة الاجنبي"**، حيث تعتبر قيمة كا٢ي المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

أى أنه يتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الهدف الرئيسي للدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة يتمثل في تحقيق جودة المنتج المصري ليكون قادراً على منافسة نظيره الأجنبى وبلغت نسبته ٦٠,٧

% وذلك يرجع إلى ادخال تكنولوجيا تصنيع حديثة ترتقي بالمنتج المحلى من أجل خلق سوق تنافسيه بين المنتج المحلى ونظيره الاجنبي ، يليه تدعيم التوجه الرأسمالي بنسبة ١٤,٧ % ، يليه تقليص رغبة الشباب في البحث عن وظائف بنسبة ١٢,٧ % ، ثم بعد ذلك فتح مجال المنافسة السلعية في مصر وبلغت نسبته ١٢ % لأن خلق منتج سلعى جديد ذو مواصفات انتاجية وجودة عالية من الممكن أن يفتح مجال منافسة سلعية في مصر .

جدول (٨) نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وكا٢ي للبعد الثالث

P= (0.05) **N= 150**

العبارات	هل تعتقد أن هدف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة قد تحقق؟				
	التكرارت	المتوسط العام	الانحراف المعياري	كا٢ي المحسوبة	النسبة المئوية
نعم	٦٥	١.٣٣	٠.٦٦٥٣	٨٣.٧٨٥	% ٤٣,٣
لا	١٤				% ٩,٣
الى حد ما	٧١				% ٤٧,٣

ومن خلال الجدول السابق (٨)، يتبين للباحثة أن المتوسط العام للبعد الثالث الرئيسي " **هل تعتقد أن هدف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة قد تحقق؟**" هو (١.٣٣) بانحراف معياري (٠.٦٦٥٣)، وتمثل قيمة اختبار كا٢ي (٨٣.٧٨٥)، حيث رجحت اجابات عينة البحث الاجابة " **الى حد ما** ، حيث تعتبر قيمة كا٢ي المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

أى أنه يتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة إلى حد ما قد تحقق وبلغت نسبة اجاباتهم ٤٧,٣ % ويرجع ذلك إلى ما قامت به الدولة من خلق كيان اقتصادي استثماري ، متمثل في منطقة الاستثمار التي يوجد بها العديد من المصانع الانتاجية التنافسية ، وبعض المبحوثين

يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المنطقة الحرة قد تحقق وبلغت نسبة اجاباتهم ٤٣,٣ % ، بعد ذلك يأتى رأي المبحوثين الذين يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المنطقة الحرة لم يتحقق وبلغت نسبة اجاباتهم ٩,٣ % ويرجع ذلك إلى عدم استفادتهم من الرخاء الاقتصادي والمادى الذي حققته المنطقة الحرة منذ بداية نشئتها .

النتائج :-أشارت نتائج الدراسة إلى :-

١. **تفوق نسبة الإناث على نسبة الذكور فيما يتعلق بعينة الدراسة ، وهذا يعكس تحمل المرأة لعبء التسوق وشراء احتياجات المنزل أكثر من الرجل الذي ينشغل بالعمل وتحقيق الرخاء المادي وكل وسائل الراحة للأسرة .**

٢. **إن الفئة العمرية الأولى هي فئة ٥٠ لأقل من ٦٠ سنة، ويليها في المرتبة الثانية ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة ، وفي المرتبة الثالثة فئة ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة، وفي المرتبة الرابعة ٢٠ لأقل من ٣٠ سنة ، وفي المرتبة الأخيرة فئة ٦٠ فأكثر.**

٣. **أن الحالة الاجتماعية السائدة في المبحوثين هى فئة متزوج/ة ، ثم بعد ذلك تأتي فئة أعزب / عزباء ، تليها فئة أرمل/ة ، ثم في النهاية فئة مطلق/ة .**

٤. **أن اغلب المبحوثين حاصلين على مؤهل متوسط ، يليهم بعد ذلك المبحوثين الحاصلين على مؤهل جامعي ، ويليها المبحوثين الذين حصلوا على مؤهل فوق جامعي ، وفي النهاية يأتي الأميين .**

٥. **أن موظفو الحكومة قد أحتلوا المركز الأول ، يليهم في المركز الثانى موظفو القطاع الخاص ، ويليهم رجال الأعمال والتجار والذين يعملون في وظائف أخري كالمستخلصين .**

٦. **أن الغالبية العظمى من المبحوثين لديهم معلومات سابقة عن القوانين المنظمة للمنطقة الحرة ، ويليها من لديهم إلى حد ما معلومات عن القوانين المنظمة للمنطقة الحرة ، أما باقى المبحوثين فليس لديهم أى معلومات عن القوانين المنظمة للمناطق الحرة .**

٧. **أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الهدف الرئيسي للدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة يتمثل في تحقيق جودة المنتج المصري ليكون قادراً على منافسة نظيره الأجنبى ، يليه تدعيم التوجه الرأسمالي ، يليه تقليص رغبة الشباب في البحث عن وظائف ، ثم بعد ذلك فتح مجال المنافسة السلعية في مصر.**

٨. **أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المناطق الحرة إلى حد ما قد تحقق ، وبعض المبحوثين يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المنطقة الحرة قد تحقق ، بعد ذلك يأتى المبحوثين الذين يرون أن هدف الدولة من وراء إنشاء المنطقة الحرة لم يتحقق .**

الخاتمة

مما سبق يتضح أن نجاح المنطقة الحرة يتوقف على تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها ، وعلى الرغم من التبياين الموجود في الأهداف المعلنة من إقامة المناطق الحرة في الدول النامية ، إلا أن دوافعها جميعاً واحدة وتتمثل في دفعة عجلة التنمية الاقتصادية ، وتتركز في تطوير القطاع الصناعي وإدخال التقنية الحديثة وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب ، وزيادة الصادرات وموارد النقد الأجنبي .

وفي الوقت الحاضر تعددت وتنوعت الأنشطة التى تم ممارستها فى المنطقة الحرة لتشتمل على الأنشطة التجارية ، والصناعية ، والخدمية وحتى الخدمات الزراعية ، وتقنية المعلومات والاتصالات ، وتدعى المناطق التى تشتمل على كل ذلك بالمناطق الحرة الشاملة .

كما أن حجم الموارد الطبيعية والمالية والبشرية التى تمتلكها الدول المضيفة يعتبر عامل ضرورى من عوامل نجاح المنطقة الحرة ، لكن العامل الحاسم يتوقف على الاجراءات الحكومية الفاعلة فى الاستفادة من هذه الموارد بالشكل الذي ينسجم مع أهداف المناطق الحرة من جهة ، وتقبل الانعكاسات السلبية على الاقتصاد المحلى من جهة أخرى ، ومن أهم تلك الاجراءات : اختيار الموقع الملائم ، وضع القوانين التي تجذب الاستثمارات ، توفير الدعم المادي والتقنى ... إلخ

مراجع البحث

- **ثروت عبد الله علي عمر ، سياسة الاستثمار في المناطق الحرة في مصر الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ ـ ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ص ٣١٤**
- **خالد السر جاني : محافظة بورسعيد ، سلسلة المحافظات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥م**
- **جمال السحراوي ، المناطق الحرة في العالم ، دراسة مقارنة ، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة ،د.ن، ١٩٨٠.**
- عبد الحميد العباسي ، **" التحليل الإحصاء باستخدام SPSS "** ، معهد الإحصاء ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.
- **صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠.**
- **عابد فضيلة ،اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٣٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨.**
- **عبد العظيم حمدي ، تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد ، دراسة في إدارة الأعمال ، مصر ، يونيو ١٩٩٦ ،**
- **عبد المنعم حنفي : المقومات الجغرافية لتنمية بورسعيد ، مطبعة المستقبل بورسعيد ، ٢٠٠٥م .**
- **محمد ذكي أبو النصر و اخرون ، التصميم المنهجي لبحوث الخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ،٢٠٠٦.**
- **محمد شفيق الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦.**
- **محمد علي عوض الحرازي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، منشورات حلبي الحقوقية ، ط ١ ، لبنان ، ٢٠٠٧ .**

- محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ١٦-١٨
- محمد محمود الجوهري ، اسس البحث الاجتماعي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
- محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي أسس نظرية وتطبيقات عملية ، مصر العربية للنشر والتوزيع , القاهرة ، ٢٠١٠ .
- محمودي مراد ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٢ .
- مدني احمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة – الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس مطيف ، ١٤/١٣ نوفمبر ، ٢٠٠٦ ، ص٧.
- مركز البحوث والاستثمارات لقطاع النقل البحري – جدوى انشاء منطقة حرة وميناء محوري قناة السويس - بورسعيد , ٢٠١٠ .
- مروان عبد المجيد ابراهيم ، اساس البحث العلمى لاعداد الرسائل الجامعية ، مؤسسة الورق للنشر، الاردن، ط١، ٢٠٠٢ .
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مركز المعلومات والتوثيق ، التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٥ .
- ياسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مديرية الدراسات والمعارف ، مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
- جريدة اليوم السابع ، اقتصاد وبورصة ، الأحد ١٥ أكتوبر

Abstract:

The free zones represent one of the ways to attract investments, by offering a set of incentives, facilities and investment benefits, and the idea of the free zone dates back to the era of the Roman Empire, where it was established for the purpose of transit international trade, and in modern times colonial countries took advantage of some important sites in their colonies to create regions Free in order to achieve material profit through international trade transiting through it, and the free zones have witnessed a great development since the beginning of the sixties in terms of purpose or places of residence or the area on which they are built, or the places of shipping and export and others, as they differ Their shapes and names from one country to another.

Key Words:

Free Zones- Origination and development-Types of free zones